لا موجود و لا معدوم و لا يكون ذلك الامر واجبا بواسطة المجعولات المتسلسلة الى الواجب تعالى فيه تحرج
من صنع العبد ثم ذلك الشى المجعول لابد على علم لبر ذلك الامر لتوقفه على امور لا صنع للعبد فيها
اصلا كقدرة العبد ووجوده وامثالها فالامر الاضافى الذى من العبد وهو الذى لا يجب عنه وجود الاثر
يسمى كسبا وقد قال بعض اصحابنا ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادر به فهو خلق وما يقع به لا المقدور به
مع صحة انفراد القادر به فهو كسب ثم ان مقدورات الله تعالى قسمان الاول ما يصح انفراد القادر
به مع تحقق الانفراد كما فى المجعولات التى لا صنع للعبد فيها والثانى ما يصح انفراد القادر به
لكن لا يكون منفردا بل يكون لقدرة العبد مدخل تارة وذلك الشى كالافعال الاختيارية للعباد
وقد قيل ما وقع لا فى محل قدرته فهو خلق وما وقع فى محل قدرته فهو كسب مثلا ولعل كان
تفسيرا اخر لكن فى الحقيقة المجموع تفسير واحد فالخلق امر اضافى يجب ان يقع به المقدور لا فى محل
القدرة ويصح انفراد القادر بايقاع المقدور بذلك الامر والكسب امر اضافى يقع به المقدور فى محل
القدرة ولا يصح انفراد القادر بايقاع المقدور بذلك الامر والكسب لا يوجب وجود المقدور
بل هو من حيث هو كسب اتصاف الفاعل بذلك المقدور ثم اختلاف الاضافات بكونها طاعة
او معصية حسنة او قبيحة مبنى على الكسب لا على الخلق اذ خلق القبيح ليس بقبيح اذ خلقه لا يناف
المصلحة والعاقبة الحميدة بل يشتمل على كثير منها وابلا الاتصاف فيه بالارادة وقصده فيه
وقد علم ان الكسب من حيث هو بدون الاتصاف والقصد ليس فيه قبح لانه موصل الى القبح لانه يعلم انه
كلا فصل يخلقه الله تعالى ولا اجبر فى القصد فالحاصل ان اضافتنا منسوبة الى العبد من جهة الايجاد
والتكوين ولا خالق ولا مكون الا الله تعالى لكن نقول ان للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود امر قبيح

النسب ٦
لم يكن بل انما الاختلاف بقدرة الكسب والاضافات فقط كيف على احد التساوى وترجيح بعضها فوقف
عليه من مسئلة الجبر والقدر والله التوفيق ثم نجد ذكر رجعنا الى ما نحن بصدده وهو مسئلة الحسن
والقبح فنقول ان الاتفاقى والاضطرارى لا يوصفان بالحسن والقبح مسلم لكن كون الفعل اتفاقيا
او اضطراريا لا ينافى كونه حسنا لذاته او لصفة من صفاته فيمكن ان يوجب ذات الفعل او صفة
من صفاته طوق المدح والذم لمحل من اتصف به سواء كان اتصافه به اختياريا او اضطراريا
او اتفاقيا الا ترى ان الله تعالى يحمد على صفاته العليا مع ان اتصافه بها ليس باختيار على ان الاقوى
يسلم الحسن والقبح عقلا بمعنى الكمال والنقصان والاسل ان كل كمال محمود وكل نقصان مذموم
وان اصحاب الكمالات محمودون بكمالاتهم وان اصحاب النقايص مذمومون بنقايصهم فان كان
الحسن والقبح بمعنى انهما صفتان لاجلهما يحمد او يذم الموصوف بهما فى غاية التناقض وان
انكر مجامع انه لا يوجد فى الفعل شى يثاب الفاعل او يعاقب لاجله فنقول ان عنى انه لا حكم
على الله تعالى الاثابة او العقاب لاجله بمعنى ان فاعل حق جزاء او ان عنى انه لا يكون فيه معرض ذلك
فذا بعيد عن الحق وذلك لان الثواب والعقاب اجلا وان كان الا يستقل العقل بمعرفة كيفيتهما
لكن كل من علم ان الله عالم بالكليات والجزئيات فاعل بالاختيار قادر على كل شى وعلم انه
غرق نعم الله فى كل لحظة ولحظة ثم مع ذلك كله ينسب من الصفات والافعال ما يعتقد انه فى
غاية القبح والشناعة اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا فلم يرد بعقله انه مستحق لذلك مذمة ولم يتبين
انه معرض لسخط عظيم العذاب الاليم فقد سجل على غباوته وجاهليته وبرهن على سخافة عقله
واعطاهم اسخف بعقله ورايه بيوم بالشرك فاعاذنا الله تعالى عن العقائد والفواحش